أمّـا الفتـرة الثانية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)، فانها اتّسمت بالتوازن البرلماني بين كل من الحزبين الكبيرين مع وجود فارق ضئيل لصالح الليكود مكّنه من المبادرة في عملية تشكيل الائتلاف، أي انه أصبح صانع الائتلاف الرئيس وانتقل العمل الى المعارضة، وحاول الليكود ان يصبغ مؤسسات الدولة التي أقامها العمل بقيمه وأساليبه، فقد أعطى هذا الفارق الضئيل في التوازن البرلماني بين الحزبين القوائم والاحزاب الصغيرة الفرصة كي تقوم بابتزاز الليكود والحصول على موارد وقيم أكثر. من هنا، اتّسم سلوك الاحزاب الدينية (المفدال ـ الاغوداه) وكذلك القوائم التي انشقت عنها مثل تامي، بطابع المساندة حيث ساندوا الليكود في عملية تشكيل الائتلاف، وفي الوقت نفسه، أدّى التحول في موقف الاغوداه من العزلة الى المشاركة في الائتلاف الى تكاتف الحزبين في مطالبهما التي كانت تهدف الى تدعيم وتطوير اتفاقية الوضع الراهن بالنسبة للشؤون الدينية؛ واستطاعت تلك الاحزاب والقوائم الدينية الصغيرة اللعب على التوازن البرلماني الدقيق بين الحزبين وزادت من مكاسبها.

على هذا الاساس، استمر التوازن البرلماني الدقيق بين الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، في الفترة الاخيرة (١٩٨٤ ـ ١٩٩٢) مع رجحان كفّة الليكود بمقعد أو مقعدين، وتشكّلت، في هذه الفترة، حكـومتا وحدة وطنية، احداهما أطلق عليها حكومة الرأسين. ونتيجة لائتلاف الحزبين الكبيرين في هاتـين الحكومتين، تقلّص دور الاحزاب الصغيرة، خصوصاً الاحزاب والقوائم الدينية (المفدال ـ الاغوداه ـ تامي ـ شاس)، الّا ان سقوط الحكومة الثانية العام ١٩٩٠، أدّى الى تغيّر هذا الوضع، حيث كان هناك فارق مقعد واحد بين الليكود العمل لصالح الليكود، فأصبح أي حزب يريد تكوين الحكومة من دون الآخر، عليه ان يلجأ الى تلك الاحزاب والقوائم الدينية الصغيرة، فتمّت مفاوضات ائتلافية انتهت الى ترجيح كفّة الليكود ضد العمل، وتكوّنت حكومة بزعامة الليكود استمرت حتى العام ١٩٩٢.

وهكذا يمكن القول، ان تطوّر النظام الحزبي شكّل، أحياناً، فرصة للاحزاب والقوائم الدينية، وشكّل، أحياناً أخرى، قيداً على حركة هذه الاحزاب وعلى دورها في تدعيم دور الدين في الحياة الاجتماعية.

النظام الانتخابي

عندما تبنّت اسرائيل نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي بالقائمة، جعلت نسبة واحد بالمئة هي الحدّ الادنى لتمثيل أي قائمة أو حزب في الكنيست، بمعنى ان أي حزب أو قائمة تحصل على واحد بالمئة أو أكثر يصبح لها حق التمثيل البرلماني في الكنيست. فالمقعد في الكنيست يساوي واحد بالمئة من نسبـة الاصـوات الصحيحـة في أي انتخـابـات، ثمّ تطوّرت هذه النسبة لتصل الى ١,٥ بالمئة في الانتخابات الاخيرة.

وبقدر ما سمح هذا النظام للاحزاب والقوى السياسية المختلفة بالتمثيل البرلماني في الكنيست، وأعطى للنظام الحزبي قدراً كبيراً من المرونة، الّا انه حرم أيّاً من الاحزاب الكبيرة من الحصول على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة وهي ٥١ بالمئة، أي ٦١ مقعداً، فأعطى هذا للأحزاب الصغيرة الفرصة كي تمارس قدراً من الابتزاز السياسي، نتيجة حاجة الاحزاب الكبيرة الى هذا الوزن البرلماني كي تشكّل حكومة ائتلافية وحتى تستمر هذه الحكومة، لذلك تمتّعت الاحزاب والقوائم الدينية بهذا القدر من التأثير السياسي.